# صاحب الجلالة يعين عددا من الولاة والعمال الجدد

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني محفوفا بصاحبّ السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد بالقصر الملكي بالرباط ، عددا من ولاة الولايات وعمال العمالات التي تم احداثها مؤخرا وسلمهم جلالته ظهائر تعيينهم .

وهكذا عين صاحب الجلالة السادة امحمد الظريف واليا بفاس وعاملا على عمالة فاس الجديد دار دبيبغ ومحمد سعيد المذكوري عاملا على عمالة فاس المدينة ومحمد الداودي عاملا على عمالة زواغة مولاي يعقوب ومحمد امغوز عاملا لإقليم صفرو ، كما عين جلالة الملك السادة محمد بلماحي واليا لمراكش وعاملا على عمالة مراكش المنارة وعبد السلام العلوي الحروني عاملا على عمالة مراكش المدينة ومصطفى مسامح عاملا على عمالة سيدي يوسف بنعلي وادريس العموني عاملا لإقليم شيشاوة وقدور شهبون عاملا لإقليم الحوز .

وعين جلالة الملك كذلك السادة حمودة القايد واليا لمكناس وعاملا على عمالة مكناس المنزه ومصطفى ايت سيدي موما عاملا على عمالة الإسماعيلية وامحمد الكيفاني عاملا لإقليم الحاجب وعين جلالته أيضا السيد شوقي السرغيني عاملا مديرا للتكوين الإداري والتقني والتقنين والحريات العامة بوزارة الداخلية .

وقد خاطب صاحب الجلالة الولاة والعمال الجدد بالكلمة التالية :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .

خدامنا الأوفياء

إننا قررنا أن نلحق بمدن فاس ومراكش ومكناس إصلاحا إداريا يسهل المأمورية على جميع المسؤولين في منطقتهم ، وهذا التقسيم سوف يشمل كذلك مدنا أخرى في القريب العاجل ومنها مدن وجدة وتطوان وطنجة وأكادير .

وقد أقدمنا على هذا الإصلاح نظرا للنتائج الحسنة التي أعطت ثمارها في مدينتي الدار البيضاء والرباط ، ذلك أن هذا الإصلاح يقرب أكثر فأكثر الإدارة من السكان ، ثم إنه بهذا الإصلاح يسهل الحوار والإضطلاع على الحاجيات الضرورية لرعايانا الأعزاء ؛ وأخيرا يمكن هذا الإصلاح من تنسيق لا يعرف الخلل فيما بين العمالات وفيما بين المقاطعات الإدارية وغيرها .

فعليكم المعول لتقوموا بعملكم أحسن قيام وتؤدوا مأموريتكم أحسن ما يكون الأداء .

وأتوجه الآن بكيفية خاصة إلى الوالي الجديد ، ذلك أن السيد بلماحي والسيد حمودة القايد لهما تجربة في هذه المهنة ، وهو السيد الظريف لقد سبق أن كنت عاملا ولكن العمالة التي ستنتقل إليها هي عمالة مهمة .

لماذا اخترناك؟ اخترناك لأسباب ، أولها أنك من ناحية فاس دون أن تكون فاسيا فقد ولدت في منطقة تاونات ولكن درست دراستك كلها في ثانوية مولاي ادريس ، فأنت تعرف فاس وفاس تعرفك ولكن دون أن تكون تلك المعرفة الداخلية القريبة جدا التي تضعف في بعض الأحيان من قوة الرأي وفصاحة اللسان ، وزيادة على ذلك ونظرا لمهامك السابقة فأظن أننا وضعنا الرجل الصالح في المحل



الصالح، لأن مدينة فاس تحتاج إلى إعادة النظر بصورة جذرية فيما يخص السكنى وتوزيع السكن على الناس، لأن ما وقع في فاس مؤخرا لم يقم به الفاسيون بل قام به سكان أحواز فاس وسكان أحواز فاس كسكان أحواز مراكش كسكان أحواز مكناس يسكنون في حالة غير مرضية لا تطمئنهم ولا تؤمن جيرانهم.

نعم، نعلم أنه بمقتضى قانون 1976 ألحقنا بعض الاختصاصات التي كانت بيد العمال بالمجالس المنتخبة، ومن جملة ما ألحقنا من مسؤولية جسيمة السكن ورخصة السكن والبناء والحق يقال أنه منذ 1976 لا يمكننا أبدا أن نلصق أية مسؤولية أو تهمة مباشرة بعمالنا، فإذا كان هناك لوم فيجب أن يوجه إلى المنتخبين من الجماعات المحلية ولكن مع ذلك لا يجب على العامل أن يغض الطرف.

فأنتم عين المخزن وأنتم ممثلو السلطة المركزية وممثلو صاحب الجلالة الملك طبقا للدستور، فليس كوننا جردناكم من اختصاص يعني أنكم تمرون على المنكر ولا تنهون عنه، فمسؤوليتكم وإن لم تكن مسؤولية قانونية ولا إدارية فهي مسؤولية المواطن ومسؤولية المتصرف باسم أمير المؤمنين ملك المغرب ولذلك فإن هذا الكلام لا أوجهه لكم فقط، بل أوجهه إلى جميع عمالنا في المملكة كما أوجهه إلى جميع المجالس البلدية والقروية المنتخبة، التي أصبحت تملك بيدها زمام رخص السكن أو تتعامل أو تتغاضى الشيء، الذي يؤدي إلى التكديس وإسكان الناس في محلات غير لائقة بهم، سواء من ناحية الماء أو الضوء أو الواد الحار أو حتى التنفس أو كما وقع في إحدى حافات فاس حيث جرفت الأرض دوارا بأكمله وانساب.

فأملي في هذا التقطيع الجديد، أن تكون الشبكة الإدارية متماسكة أكثر ومتكاملة أكثر، ويتعين على عمالنا الجدد أن يعلموا أنه يمكنهم، بل من واجبهم أن يتكئوا بكل مسؤولية على الولاة الذين عيناهم على رأس فاس ومراكش ومكناس فكلكم في مركبة واحدة وكلكم أمام مسؤولية واحدة.

فأملي أن تعطي هذه التجربة الثمار المنتظرة منها وأوصيكم بالتقرب قبل كل شيء من رعايانا.

ولذا، فقد أصدرنا أمرنا الشريف إلى وزيرنا في الداخلية ليعقد جلسات عمل لمدة يومين أو ثلاثة أيام إذا اقتضى الحال، للنظر في مسؤولية الشيوخ والمقدمين وما هي المؤهلات الضرورية التي يجب أن يكونوا متمتعين بها، حتى تكون لهم تلك المراقبة ويكون لهم ذلك التدخل وحتى يصبحوا إذا حسن اختيارهم وحسنت سيرتهم أداة وصل أمينة وآمنة بين عمالنا ورعايانا.

وبهذه المناسبة قررنا أن نعين السيد السرغيني على رأس مصلحة جديدة وهي مصلحة الحريات العامة والقانون، فإذا نحن أردنا أن نجعل من بلدنا بلد قانون، يجب من جهة أخرى على وزارة الداخلية التي هي مكلفة بالأمن المعنوي أولا والأمن المادي ثانيا، أن يكون لها جهاز يمكنها من معرفة حدود مسؤولياتها وكيفية مناولة مسؤولياتها في ما يتعلق بالخصوص بالحريات العامة المتضمنة في قانون 58، الذي أصدره والدنا المنعم جلالة محمد الخامس آنذاك، وقد اتخذ هذا القانون مثالا في عدة دول ولازالت عدة دول عظمى وكبرى ومتقدمة تتمشى لا أقول على نصوص ذلك القانون ولكن في إطار وروح قانوننا، فقانون الحريات العامة المغربي لا يسمح أن يكون لنا أي مركب نقص في هذا الباب فهو قانون مدروس ويعطي لكل ذي حق حقه، يعطي للأفراد والجماعات حقهم ويعطي للسلطة وسائل القيام بواجباتها.

فأملي أن يحقق الله سبحانه وتعالى الظن فيكم جميعا والله سبحانه وتعالى يوفقكم وييسر بكم بخطى سليمة ونزيهة وجدية حتى نرى في مباشرتكم لأعمالكم ما يثلج الصدر وما يريح الخاطر.

**14 جمادى الثانية 1411 - فاتح يناير 1991**